



Rationalization of public spending and its role in facing financial crises experiences of selected countries with reference to Iraq

Hamid Saleh Ali Mohsen*, Abdul Rahman Obaid Juma Al Kubaisi

College of Administration and Economics, Anbar University

Keywords:

Public spending, financial crises.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 18 Apr. 2023

Accepted 30 Apr. 2023

Available online 30 Aug. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



***Corresponding author:**



Hamid Saleh Ali Mohsen

College of Administration and Economics,
Anbar University

Abstract: This research aims to analyze the reality of public expenditures in the Iraqi economy and selected countries as well as an indication of the possibility of implementing the policy of rationalizing public spending as a preventive tool to reduce financial crises in Iraq , and the research started from the hypothesis that the rationalization of public spending in Iraq could contribute to the limit One of the financial crises that the Iraqi economy is exposed to and the research has found that the policy of rationalizing public spending in Iraq suffers from several obstacles that stands in the face of its achievement as well as the lack of desire and true will among decision makers in Iraq to adopt reform policies such as the policy of rationalizing public expenditures as a tool through which it can Confronting the crises facing the Iraqi economy and the research recommends the need to work with a policy of rationalizing public spending as a preventive tool through which financial crises can be confronted by applying this policy with a high degree of discipline and determining the priorities of spending to achieve the principle of the highest benefits with the least amount of spending, as well as the necessity The true reform will of those in charge of fiscal policy in achieving the guidance and rationality to avoid the manifestations of financial and administrative corruption and eliminate all aspects of extravagance and waste.

ترشيد الإنفاق العام ودوره في مواجهة الأزمات المالية تجارب دول مختارة مع إشارة للعراق

عبد الرحمن عبيد جمعة الكبيسي

كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار

حامد صالح علي محسن

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل واقع النفقات العامة في الاقتصاد العراقي ودول مختارة فضلاً عن بيان إمكانية تطبيق سياسة ترشيد الإنفاق العام كأداة وقائية للحد من الأزمات المالية في العراق، وانطلق البحث من فرضية مفادها أن ترشيد الإنفاق العام في العراق من الممكن أن يسهم في الحد من الأزمات المالية التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي، وتوصل البحث إلى أن سياسة ترشيد الإنفاق العام في العراق تعاني من عقبات عدة تقف عائق أمام تحقيقها فضلاً عن عدم توفر الرغبة والإرادة الحقيقية لدى صناع القرار في العراق لتبني سياسات إصلاحية مثل سياسة ترشيد النفقات العامة كأداة يمكن من خلالها مواجهة الأزمات التي تواجه الاقتصاد العراقي، ويوصي البحث بضرورة العمل بسياسة ترشيد الإنفاق العام كأداة وقائية يمكن من خلالها مواجهة الأزمات المالية عن طريق تطبيق هذه السياسة بدرجة عالية من الانضباط وتحديد أولويات الإنفاق لتحقيق مبدأ أعلى قدر من المنافع بأقل قدر من الإنفاق، فضلاً عن ضرورة توفير الإرادة الإصلاحية الحقيقية لدى القائمين على السياسة المالية في تحقيق الرشادة والعقلانية لتجنب مظاهر الفساد المالي والإداري والقضاء على كافة أوجه الإسراف والتبذير.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، الأزمات المالية.

المقدمة

يعد الإنفاق العام واحد من أدوات السياسة المالية في أي دولة من الدول سواء كانت دولة نامية أو دولة متقدمة على حد سواء وواحدة من الأدوات التي يمكن أن تل JACK إليها الحكومات لمواجهة الأزمات المالية من خلال مبدأ تحقيق أكبر قدر من المنافع بأقل قدر من النفقات العامة إذ يعكس الإنفاق العام مدى مساهمة الحكومة في النشاط الاقتصادي من خلال تمويلها لأنشطة الاقتصادية المختلفة، وبعد العراق واحد من الدول التي يعتمد على القطاع النفطي في تمويل الإنفاق العام الذي شهد توسيعاً كبيراً منذ عام 2003 ولغاية الآن إذ يستحوذ الإنفاق الجاري على الجزء الأكبر من إجمالي النفقات العامة على حساب الإنفاق الاستثماري لذلك دعت الحاجة إلى ضرورة أن تتبني الحكومة العراقية تطبيق سياسة ترشيد الإنفاق العام الذي أصبح واحد من المواضيع المتجددة التي لها أهمية كبيرة في الموارد المالية للدولة بعد أن سياسة ترشيد الإنفاق العام هي السياسة المثلثة التي يمكن إتباعها لحل ظاهرة التزايد في النفقات العامة ومن ثم رفع كفاءتها وإنتاجيتها إلى أعلى مستوى ممكن بهدف زيادة رفاهية الأفراد والمجتمع بشكل عام وذلك يتم من خلال المحافظة على معدلات تزايد النفقات العامة بحيث يتصنف هذا الإنفاق بالرشادة والعقلانية ومواءم لمعدل نمو الإيرادات العامة.

مشكلة البحث: تتمحور مشكلة البحث في أن النفقات العامة في العراق تتسم بالتوسيع الكبير وتقتصر إلى عدم وجود سياسة ترشيد للنفقات العامة التي تأخذ على عاتقها ضبط تلك النفقات بطريقة عقلانية رشيدة مع تنامي الأزمات المالية التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي بين مدة وأخرى وما يرافقها من عجز مالي في الموازنة العامة وارتفاع في معدلات البطالة وغيرها لذا فمن الضروري تبني سياسة

ترشيد الإنفاق العام في العراق كأداة وقائية إصلاحية إدارية ضرورية لتقادي الأزمة المالية ويبقى السؤال هل يمكن عدّ ترشيد الإنفاق العام أداة وقائية يمكن من خلالها الحد من الأزمات المالية؟ **أهمية البحث:** يكتسب البحث أهميته من خلال حقيقة أن سياسة ترشيد الإنفاق العام لها دور في العديد من اقتصاديات الدول سواء كانت نامية أو متقدمة، ومع تنامي الأزمات المالية التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي فلا بد من إلقاء الضوء على أهمية سياسة ترشيد الإنفاق العام والعمل على تطبيقها من خلال ضبط تلك النفقات فضلاً عن أهمية التركيز على المشاريع الاستثمارية الإنتاجية إلى جانب النفقات الجارية والقضاء على كافة مظاهر الإسراف والتبذير فب المال العام.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن ترشيد الإنفاق العام في العراق ودول عينة البحث من الممكن أن يساهم في الحد من الأزمات المالية التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى:

1. بيان العلاقة بين سياسة ترشيد الإنفاق العام والأزمات المالية.

2. تحليل واقع النفقات العامة في الاقتصاد العراقي ودول مختارة.

3. بيان إمكانية تطبيق سياسة ترشيد الإنفاق العام كأداة وقائية للحد من الأزمات المالية.

منهج البحث: يعتمد البحث على المنهج الاستباطي لبيان طبيعة العلاقة بين سياسة ترشيد الإنفاق العام والأزمات المالية فضلاً عن بيان تجارب دول مختارة عملت بسياسة ترشيد الإنفاق العام وتحليل البيانات المالية فيها وصولاً إلى إمكانية تطبيق هذه السياسة في العراق من عدمه.

هيكلية البحث: من أجل تحقيق أهداف البحث وإثبات فرضيته فقد تم تقسيم البحث على ثلاثة محاور أساسية إذ يتناول المحور الأول ترشيد الإنفاق العام وعلاقته بالأزمات المالية، في حين يتناول المحور الثاني تجارب دول مختارة ناجحة في مجال ترشيد الإنفاق العام، أما المحور الثالث الإنفاق العام وإمكانية ترشيده كأداة وقائية للحد من الأزمات المالية في العراق واختتم البحث بمجموع من الاستنتاجات والتوصيات.

المotor الأول: ترشيد الإنفاق العام وعلاقته بالأزمات المالية

1-1. ترشيد الإنفاق العام:

1-1-1. مفهوم ترشيد الإنفاق العام: إن أفضل أنواع الإنفاق العام هو أقلها حجماً وإن أفضل ما تستطيع الدولة عمله هو تحديد الإنفاق قدر الإمكان، لأن زيادة الإنفاق العام عن حدود معينة قد يؤدي إلى مخاطر شديدة سيما وإن الإنفاق العام يعد واحد من أهم مكونات الموازنة العامة فهو محفز أساسي للإنفاق الكلي وخلق فرص عمل جديدة، ويعود الإنفاق العام منتجًا عندما تتحقق الخدمات التي مولت بهذا الإنفاق ونتج عنه نفع عام ويحدث العكس إذا مول هذا الإنفاق مشاريع غير منتجة وبالتالي لا يتحقق عنه أي نفع لذا جاءت الأهمية إلى ضرورة ترشيد النفقات العامة حتى يؤدي تزايدتها إلى زيادة حقيقة في الناتج القومي فترشيد الإنفاق العام هو تحقيق أكبر قد من المنفعة للمجتمع من خلال رفع كفاءة الإنفاق ومحاربة كل مظاهر الإسراف والتبذير (الدمرياش، 2016: 98)، كما يعرف بأنه زيادة قدرة الاقتصاد القومي على مواجهة وتمويل التزاماته الداخلية والخارجية من خلال العامل على زيادة فاعالية الإنفاق وكذلك القضاء على كافة مصادر الإسراف والتبذير إلى الحد الأدنى ومن ثم ترشيد الإنفاق العام هو الحصول على أعلى إنتاجية بأقل قدر من الإنفاق وليس ضغط الإنفاق (الأستدي، 2022: 7)، لذلك ومن خلال ما تقدم نجد إن سياسة ترشيد الإنفاق العام وإدارته ترتبط بالإجراءات الحكومية الهدافة إلى تبني أساليب يمكن من خلالها إدارة الإنفاق العام بدرجة عالية من

الرشادة والعقلانية تضمن توزيع هذه النفقات على البرامج التي تحقق عوائد مالية كبيرة بأقل قدر من الإنفاق العام.

1-1-2. الضوابط التي تحكم عملية ترشيد الإنفاق العام: لكي تتحقق سياسة ترشيد الإنفاق العام فهناك مجموعة من الضوابط التي تحكم سياسة ترشيد الإنفاق العام ومن أهم هذه الضوابط هي:

- 1. تحديد حجم أمثل للإنفاق العام:** تتخذ أغلب دول العالم الإنفاق العام أدلةً رئيسية لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، يقصد بالحجم الأمثل للإنفاق العام هو تحقيق أكبر قدر من المنافع بأقل قدر من النفقات العامة وهذا يعد شرطاً لازماً وضرورياً لتبرير النفقة العامة، ويرى العديد من علماء المالية العامة أن الحجم الأمثل للإنفاق يتحقق عندما تتساوى المنفعة الحدية للنفقات العامة مع التكلفة الحدية للنفقات العامة للمجتمع ككل وليس لفرد معين كما أن الحجم الأمثل للإنفاق العام يجب أن يتتناسب مع متطلبات واحتياجات المواطنين ورفاهيتهم وفي حدود ما يمكن تدبيره من إيرادات عامة (علي و الجمعة، 2019: 436-456)، إذ إن هناك طرق عدة لتحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام ولعل من أهمها هي الطريقة التي قدمها Armey عام 1995 التي يرى من خلالها Armey إن غياب القطاع الحكومي قد يسبب انخفاضاً في مستويات الناتج، وذلك لعدم وجود سيادة للقانون ولا توجد حماية لحقوق الملكية (المصبح، 2013: 31-63)، فضلاً عن ذلك فقد قام Armey بتقديم توضيح وشرح مفصل للعلاقة بين نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي والتي عدّها العديد من الاقتصاديين مقياساً للرفاهة الاجتماعية لأي بلد، إذ يبين من خلالها أن زيادة الإنفاق العام بمستويات تفوق مستويات الناتج المحلي الإجمالي من الممكن أن ترتبط الأفراد على الإنتاج والاستثمار كونهم يحصلون في هذه الحالة على دخول نتيجةً لزيادة الإنفاق (Forte & Magazzino, 2011: 295-321) (Forte & Magazzino, 2011: 295-321)، فضلاً عن ذلك فإن المنطق الأساسي وراء منحى Armey هو أن العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي في البداية هي علاقة طردية ولكن إلى مستوى معين وهو ما يعرف بالحجم الأمثل للإنفاق العام وبعد هذا المستوى سيكون لأية زيادة في حجم الإنفاق العام عن الناتج المحلي الإجمالي أثراً سلبياً على معدلات النمو الاقتصادي (Facchini & Melki, 2011: 37-1)، وتؤكد مجموعة من القوى أن الشكل المقلوب للمنحنى تبين أن مع تزايد حجم الإنفاق العام فإن العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي تمر بمرحلة الغلة المتناقصة هذا يعني أن هناك موارد إضافية يتم سحبها من القطاع الخاص بشكل مستمر ويكون على حساب المشروعات التي تحقق عوائد إضافية أعلى فضلاً عن ذلك فإن بعض برامج النفقات التحويلية الاجتماعية من الممكن أن يكون لها تأثيرات مثبتة على معدلات النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تأثيراتها على سلوك بعض الأفراد في الاقتصاد وهذه التأثيرات قد تخفض العرض الفعال للعمل وكذلك تخفيض الحواجز لإقامة المشروعات أي إن الأفراد في هذه الحالة يفضلون أوقات الراحة على أوقات العمل (Chao & Grubel, 1998: 67-53).

2. الرقابة على الإنفاق العام: يخضع الإنفاق العام إلى رقابة السلطة التشريعية والتي يكون لها الحق في المتابعة والموافقة على كل قدر مخصص ومعد للإنفاق من النفقات العامة واعتمادها حتى يكون هناك ترشيد لتلك النفقات، ولضمان عملية الترشيد في الإنفاق العام تأخذ الرقابة على النفقات العامة أشكال متعددة من أهمها: (الدمداش، 2016: 101).

❖ **الرقابة الإدارية:** تتولى هذه الرقابة وزارة المالية بواسطة موظفيها العاملين في مختلف الوزارات والهيئات وتكون مهمتهم عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا ذلك الإنفاق ينتج عنه نفع عام.

❖ **الرقابة السياسية:** تمارس هذه الرقابة السلطة التشريعية والتي تمتلك حق السؤال والاستجواب والتحقيق البرلماني وسحب الثقة من الوزير وحق طلب البيانات والوثائق عن سير التنفيذ وتظهر هذه الرقابة بصورة واضحة عند اعتماد الموازنة العامة.

❖ **الرقابة المحاسبية المستقلة:** تقوم بهذه الرقابة أجهزة مختصة مهمتها الأساسية الرقابة على مختلف أوجه الإنفاق العام وبصورة خاصة وتنول عملية التأكيد من أن جميع النفقات العامة قد تمت بشكل قانوني وفي حدود قانون الموازنة العامة والقواعد المالية السارية.

3. ضرورة الاقتصاد بالنفقات العامة: أي استخدام الأموال بالطريقة التي يمكن من خلالها تحقيق أكبر قيمة اجتماعية للسلع والخدمات التي تنتجهما الدولة بأقل كلفة ممكنة، فالاقتصاد الإنفاق العام هنا هو ليس تقليل حجم الإنفاق أو الحد منه وإنما هو ضرورة تحلي القائمين على النفقات العامة وأصحاب القرار بالحرص التام والتركيز على أهمية وفائدة القيام بعملية الإنفاق هذه هي تجنب الإسراف والهدر للمال العام كالمبالغة في زيادة عدد موظفي الدولة والمشروعات العامة غير المنتجة والمغالاة في استخدام الموظفين إلى المستوى الذي يقود ويفاقم انتشار ظاهرة البطالة المقنعة هذا من جانب، ومن جانب آخر إن عدمأخذ أصحاب القرار هذا الضابط بنظر الاعتبار ينتج عنه آثار سلبية كتوجيه النفقات العامة إلى أغراض غير نافعة اجتماعياً وغير مجده اقتصادياً (إسماعيل، 2002: 40).

4. أن يحقق الإنفاق العام منفعة عامة: إن الهدف الأساسي والأشمل للإنفاق العام هو تحقيق أقصى منفعة اجتماعية ممكنة، لذلك إن مراعاة هذا الضابط من ضوابط الإنفاق يجعل الدولة تركز على حاجات المجتمع المختلفة من خدمات ومشاريع وتعمل على المفاضلة بينهما على أساس ما تتحققه من منفعة ثم تقرر على أي منها يتم الإنفاق أي على أساس المنفعة، فالدولة في هذه الحالة تعمل على إشباع الحاجات الأساسية الأهم ثم الأقل أهمية وهذا يتطلب توزيع النفقات العامة توزيعاً دقيقاً شاملاً لكل وجوه الإنفاق المختلفة وبمعايير تتناسب مع أهمية الحاجات التي تتشبعها، فضلاً عن ذلك إن مفهوم المنفعة هنا لا يقتصر فقط على الإنتاجية الحدية للنفقة العامة والدخل العائد منها بل تنسع لتشمل كل المنافع التي تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية لفرد والمجتمع وتحقيق العدالة في توزيع الدخول والثروات بين طبقات المجتمع المختلفة وتجنب الآثار السلبية الناتجة عن التقليبات الاقتصادية وتقييم إعانت العجز والبطالة والفقر والشيخوخة (العبيدي، 2011: 39).

2-1. الأزمات المالية

1-2-1. مفهوم الأزمة المالية: كمفهوم للأزمة المالية لم يتفق الباحثون والكتاب الاقتصاديين على مفهوم معين للأزمة المالية فقد تعددت المفاهيم والتعاريف التي تناولت الأزمة المالية إذ تعرف بأنها تغير مفاجئ يحصل في بعض الأسواق المالية في بلد معين أو بلدان عدة أخرى والتي تؤدي إلى حدوث آثار كليلة أو جزئية على العديد من المتغيرات المالية وحجم الإصدار وأسعار الأسهم والسنادات ومعدل صرف العملات (مجلخ وبشيشي، 2016: 42)، وتعرف الأزمة المالية بأنها أزمة تحدث بصورة مفاجئة نتيجة لتدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل ويرافقه توسيع مفرط في منح القروض دون التأكيد من الملائمة الائتمانية للمقترضين الأمر الذي يسبب انخفاضاً في قيمة العملة مما يؤدي إلى حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج (آل شبيب، 2011: 173)، كما تعرف الأزمة بأنها تغيرات مالية كبيرة تحصل في جانب الأصول والائتمان والأسعار ولها أشكال متعددة ومختلفة وتؤثر بشكل كبير على الوضع المالي العام للشركات والأسر والحكومات والوسطاء الماليين ويكون من الصعب توصيفها و التعامل معها .(Claessens & Kose, 2013: 5).

2-2-1. أنواع الأزمات المالية: هناك العديد من الأزمات المالية التي قد يتعرض لها النشاط الاقتصادي لقطاع معين أو مجموعة قطاعات اقتصادية أخرى، فتؤثر هذه الأزمات على سير عمل تلك القطاعات سيما القطاعات الاقتصادية المنتجة والتي ما إن تعرضت إلى أزمة معينة انعكست آثارها على مجمل النشاط الاقتصادي لذا تتعدد وتختلف الأزمات المالية باختلاف أنواعها وباختلاف الأسباب التي أدت إلى ظهورها ومن أنواع الأزمات المالية هي:

1-2-1. الأزمة المصرفية: واحدة من الأزمات التي عادةً ما تظهر عندما يتعرض مصرف معين إلى زيادة كبيرة في حجم الطلب على الودائع إذ لا يستطيع المصرف في هذه الحالة مواجة هذه الزيادة في حجم الطلب والاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تجاوزت تلك النسبة التي يحتفظ بها المصرف لمواجهة طلبات المصارف الأخرى فتحت عنها الأزمة ويطلق عليها بـ "الأزمة المصرفية" والتي عادةً عندما تحدث يفقد النظام المالي القدرة على أداء وظائفه الاعتيادية وعدم القدرة على الإيفاء بالتزاماته، فضلاً عن ذلك تحدث الأزمة المصرفية عندما تعجز المصارف بأن تكون وسيط بين المستثمرين والمدخرين وتسمى هذه بمشكلة فشل الوساطة وعندما تحدث هذه المشكلة يفقد المستثمرين الذين قاموا بشراء منتجاتها المالية بعض أو كل ادخاراتهم و يؤدي ذلك إلى خسارة ادخارات القطاع العائلي ومن ثم ينخفض الإنفاق الاستهلاكي لهذه الأسرة وبالتالي حدوث ركود اقتصادي وتحت الأزمة (النصراوي، 2019: 295-323).

1-2-2. أزمة العملة وأسعار الصرف: تحدث أزمة العملة أو أزمة أسعار الصرف عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة كبيرة وبالشكل الذي يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها ك وسيط للتداول ومخزون لقيمة فتحت أزمة سعر الصرف بسبب حدوث انهيار مفاجئ في قيمة عملة بلد معين في الأسواق المالية، وتسمى أيضاً هذه الأزمة بأزمة ميزان المدفوعات وتحت ذلك الأزمات عندما تتخذ السلطات النقدية قراراً بتخفيض سعر صرف العملة نتيجة لعمليات المضاربة الشديدة وبالتالي تحدث أزمة انهيار سعر صرف العملة (قصي، 2010: 1-17).

1-2-3. أزمة الديون: واحدة من الأزمات المالية الكبيرة والمؤثرة في الاقتصاد والتي عادةً ما تحدث عندما يتوقف المقرض عن سداد ما بذمته من ديون وقد يعود هذا التوقف عن السداد لعدة أسباب منها قد يكون هناك تساهل من قبل البنوك في منح الائتمان دون وجود ضمانات كافية من المقرض لذلك تحدث أزمة الديون، وقد تكون هذه الأزمة أزمة دين خارجي بمعنى عدم الوفاء للكيانات السيادية أو الكيانات الخاصة وتحويل الدين الخارجي إلى دين سيادي وبالتالي ستكون هناك أزمة في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل ومن ثم أزمة الصرف الأجنبي (عيسي و عبد العزيز، 2015: 305-337).

1-2-4. أزمة أسواق المال (ظاهرة الفقاعة): يحدث هذا النوع من الأزمات في الأسواق المالية بسبب ما يعرف اقتصادياً بظاهرة الفقاعة والتي تحدث عادةً عندما يرتفع سعر الأصل ارتفاعاً كبيراً بشكل يفوق قيمته الحقيقة نتيجةً لشدة وقوه المضاربة التي تحصل (عليوي، 2018: 277-287).

3-1. العلاقة بين ترشيد الإنفاق العام والأزمات المالية: ترتبط الأزمات المالية بعلاقة وثيقة بالعديد من المتغيرات الاقتصادية إذ يهد الإنفاق العامة واحد من أدوات السياسة المالية التي عادةً ما تستخدمها الدولة في مواجهة العديد من التغيرات والتقلبات التي يتعرض لها النشاط الاقتصادي، ولأن التوسع في حجم النفقات العام أدى إلى زيادة أوجه الإسراف والتبذير فقد دعت الحاجة إلى ضرورة أن تتبني أي دولة من دول العالم التي تشهد توسيع في حجم النفقات العامة سياسة ترشيد الإنفاق العام التي لا

تعني تخفيض الإنفاق وإنما ضبطه ومن ثم العمل على تحقيق قدر أكبر من المنافع بقدر أقل من النفقات العامة، كما أن هذه السياسة يمكن أن يكون لها دور في مواجهة الأزمات المالية سيما عندما يتم استغلال النفقات العامة بكفاءة عالية وتوجيهها نحو المشاريع الاستثمارية كالصناعية منها والزراعية فهي من جهة تمويل مشاريع استثمارية يمكن أن تكون مصدراً لتمويل الإيرادات العامة ومن جهة أخرى تساهم في القضاء على كافة مظاهر الإسراف والتبذير.

المحور الثاني: تجارب دول مختارة ناجحة في مجال ترشيد الإنفاق العام

2-1. ترشيد الإنفاق العام في المملكة العربية السعودية: تعد المملكة العربية السعودية واحدة من الدول التي تعرضت لأزمات مالية مختلفة إذ كان آخرها الأزمة التي تعرض لها العالم خلال عام 2020 وهي جائحة كورونا وما رافقها من تداعيات اقتصادية كبيرة التي تركتها جائحة كورونا والتي أسفرت عن تراجع وانهيار أسعار النفط العالمية والتي أثر على اقتصاد المملكة العربية بشكل خاص كونها تعد واحد من أكبر الدول المصدرة للنفط الخام في المنطقة العربية، لذا فقد ذهبت المملكة العربية السعودية إلى إقرار تغييرات جديدة فضلاً عن اتخاذ إجراءات جديدة والعمل على إدخال أنظمة تتوافق مع الحالة الاقتصادية الجديدة وذلك بهدف الحفاظ على قوة المملكة المالية، وبعد تطبيق هذه الإجراءات والعمل على تفيذها بدأت نتائجها الإيجابية تظهر خلال مدة قليلة على الصعيد المحلي والموازنة العامة للدولة، إذ أكد وزير المالية السعودي أن خطط ترشيد الإنفاق وفرت أكثر من (500) مليار ريال أي ما يقارب (133) مليار دولار حتى منتصف عام 2021، وأكّد وزير المالية السعودي أيضاً على أن العجز في المستويات المالية قد تمت السيطرة عليه إذ بلغ خلال عام 2015 بحدود 15.8% وانخفض إلى (4.5%) خلال عام 2019، ومع ظهور جائحة كورونا ارتفعت نسبة العجز المالي مع توقيع نسبة العجز بعد انحسار الآثار الاقتصادية لجائحة ووفقاً لمبادرة المملكة الهدافة إلى تنمية الإيرادات غير النفطية، إذ بلغت النفقات العامة في موازنة عام 2021 بحدود (264) مليار دولار مقابل حجم الإيرادات البالغ بحدود (226) مليار دولار وبعجز قيمة (38) مليار دولار، وتجه المملكة العربية السعودية إلى تحقيق فائض في ميزانيتها ابتداءً من عام 2022 بحسب مشروع موازنة المملكة والتي من المتوقع أن تبلغ النفقات العامة في موازنة عام 2022 بحدود (955) مليار ريال أي ما يقارب (254) مليار دولار مقابل حجم الإيرادات البالغ (1045) مليار ريال أي بحدود (278) مليار دولار وفائضاً بقدر (90) مليار ريال أي بحدود (24) مليار دولار بعد عجز استمر لثمان سنوات وجاء ذلك الفائض بسبب الإجراءات الهدافة إلى ترشيد النفقات العامة وإلى السعي لتحقيق التنويع الاقتصادي الذي حقق تقدماً ملحوظاً خلال السنوات الماضية في مجال نمو الاقتصاد غير النفطي والتي ارتفعت من (0.2%) خلال عام 2016 إلى (5.4%) خلال عام 2021 (أبو رزق، 2022: 1)، ويمكن بيان تطور الإنفاق العامة في المملكة العربية السعودية خلال المدة 2004-2021 والجدول رقم (1-1) يبيّن ذلك وكما يأتي:

الجدول (1-1): تطور النفقات العامة ومعدلات تغيرها في السعودية خلال المدة 2004-2021

معدل التغير السنوي للنفقات العامة %	النفقات العامة مليون ريال	السنوات
2	1	
-----	285200	2004
2.15	346474	2005

معدل التغير السنوي للنفقات العامة %	النفقات العامة مليون ريال	السنوات
2	1	
1.35	393322	2006
1.85	466248	2007
1.15	520069	2008
1.47	596434	2009
0.96	653886	2010
2.64	826700	2011
1.09	917198	2012
0.85	994734	2013
1.47	1140603	2014
(1.22)	1001292	2015
(1.71)	830513	2016
1.20	929999	2017
1.61	1079467	2018
(0.19)	1059445	2019
0.15	1075734	2020
(0.34)	1038933	2021

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

❖ العمود (1) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقارير السنوية لأعوام مختلفة.

❖ العمود (2) من إعداد الباحث بالاعتماد على العمود (1).

❖ الأرقام بين قوسين () تعني الإشارة سالبة.

$$\text{معدل التغير السنوي \%} = \frac{\text{القيمة في السنة الحالية} - \text{القيمة في السنة السابقة}}{\text{القيمة في السنة السابقة}} * 100$$

تميزت السياسة الإنفاقية في المملكة العربية السعودية بمواصلة مخططها الأنفاقى مع التوجه نحو سياسة ترشيد النفقات العامة والبحث عن مصادر تمويلية جديدة، إذ يتضح من خلال الجدول رقم (1-1) أن النفقات العامة في السعودية شهدت ارتفاعاً خلال الأعوام 2004 و2005 و2006 و2007 و2008 إذ بلغت (285200) و(346474) و(393322) و(466248) مليون ريال على التوالي وبمعدلات تغير موجبة إذ وصلت النفقات العامة ارتفاعها خلال الأعوام اللاحقة لتبلغ (1140603) مليون ريال خلال عام 2014 ويعود هذا الارتفاع في حجم النفقات العامة إلى قيام الحكومة بزيادة إنفاقها على خطط التنمية سيما قطاعات التنمية البشرية كالصحة والتعليم ومشاريع البحث والتطوير فضلاً عن أعمال توسيعة الحرمين الشريفين بالرغم من تراجع الإيرادات النفطية نتيجةً لتداعيات الأزمة المالية العالمية خلال عام 2008، فضلاً عن دعم المشاريع الأساسية التي من يمكن من خلالها نجاح خطط التنمية الهدفية إلى بناء اقتصاد متعدد قادر على مواجهة الأزمات المالية التي يتعرض لها، أما خلال الأعوام 2015 و2016 تراجع حجم النفقات العامة في المملكة لتبلغ (1001292) و(830513)

مليون ريال وبمعدلات تغير سنوية سالبة بلغت (1.22%-1.71%) على التوالي ويعود هذا التراجع إلى الانخفاض الذي شهدته الإيرادات النفطية نتيجة تراجع أسعار النفط العالمية الأمر الذي دفع الحكومة إلى اتخاذ العديد من الإجراءات من أجل التحكم والسيطرة على حجم النفقات العامة وترشيدتها وتوجيهها نحو المشاريع التي يمكن من خلالها تعويض النقص الحاصل في حجم الإيرادات العامة، وعادت النفقات العامة ارتفاعها خلال عام 2017 لتبلغ (929999) مليون ريال واستمرت بالارتفاع لتبلغ (1079467) مليون ريال خلال عام 2018 وبمعدل تغير سنوي بلغ (1.61%) ويعود ذلك إلى استمرار الحكومة بسياساتها المالية التوسعية لتنفيذ وتحقيق خطط التنمية وتراجعت خلال عام 2019 لتبلغ (1059445) مليون ريال ومن ثم عادت الارتفاع خلال عام 2020 لتبلغ (1075734) مليون ريال نتيجة زيادة الدعم الموجه للقطاع الصحي نتيجة لمواجهة انتشار جائحة كورونا وما رافقها من إغلاق جزئي وكلی لأغلب دول العالم فضلاً عن الدعم الذي وجه لأصحاب الدخول المنخفضة، أما خلال عام 2021 بلغت النفقات العامة (1038933) مليون ريال وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (0.34%) بسبب الركود الاقتصادي الذي مرت به المملكة كغيرها من دول العالم متاثرةً بجائحة كورونا وما رافقها من توقف العديد من القطاعات الاقتصادية ويبين الشكل رقم (1-1) مسار النفقات العامة في المملكة العربية السعودية خلال مدة البحث وكما يأتي:



الشكل (1-1): مسار النفقات العامة في المملكة العربية السعودية خلال المدة 2004-2021

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (1-1).

يلاحظ من خلال الشكل رقم (1-1) المسار التوسيعى للنفقات العامة خلال المدة 2004-2014 نتيجةً لاستمرار الحكومة بسياساتها المالية التوسعية لتحقيق خطط التنمية، إلا أن التغيرات التي تعرضت لها المملكة بعد عام 2014 وما شهدته من تراجع في أسعار النفط ومن ثم ارتفاعها لتحسين تارة وتتراجع تارةً أخرى وانعكاس تأثيرها على حجم النفقات العامة حتى حدثت الأزمة الصحية (جائحة كورونا) خلال عام 2020 وما رافقها من تداعيات اقتصادية كبيرة أثرت بشكل كبير على الواقع الاقتصادي للعديد من دول العالم ومن بينها المملكة العربية السعودية إذ كان لهذه الأزمة دافع للملكة على تنفيذ خططها والإسراع بتنفيذها إذ كانت واحدة من تلك الخطط الاقتصادية هي العمل

على ترشيد الإنفاق العام فضلاً عن فرض ضرائب جديدة وذلك وفقاً لرؤيتها المستقبلية 2030 والتي تهدف إلى خفض الاعتماد على النفط والذي يعد مصدر الدخل الأول في المملكة العربية السعودية، فقد قررت رفع نسبة ضريبة الفيضة المضافة من 5% إلى 15% على جميع السلع والخدمات الخاضعة لها في الأسواق التجارية في السعودية فضلاً عن إيقاف بدل غلاء المعيشة وشملت أيضاً إلغاء أو تأجيل لبعض بنود النفقات التشغيلية والاستثمارية لعدد من الجهات الحكومية (أبو رزق، 2022: 1).

2-2. ترشيد الإنفاق العام في الجزائر: شهدت الجزائر زيادة ملحوظة في نفقاتها العامة منذ عام 2000 إذ كانت تتبني سياسة مالية توسعية خلال السنوات اللاحقة وجاءت هذه الزيادة في النفقات العامة نتيجة لزيادة الإيرادات التي تعتمد بدرجة كبيرة على القطاع النفطي، إلا أن حدوث الأزمات العالمية التي تعرضت لها العديد من الدول النفطية ومن بينها الجزائر دفع ذلك إلى ضرورة السيطرة على النفقات العامة من جهة وحسن إدارة واستغلالها من جهة أخرى، إذ دعا صندوق النقد الدولي إلى ضرورة ترشيد الإنفاق العام في الجزائر سيمما مع استمرار الأزمة العالمية لعام 2008 والتي بلغ حجم الإنفاق فيها بحدود (4882) مليار دينار جزائري إذ إن وجود هكذا أزمة مالية يكون من الضروري ترشيد النفقات العامة والعمل على تنمية الإيرادات الأخرى غير النفطية كإيرادات الضريبية وغيرها بهدف التخلص من معدلات البطالة وحل أزمة الديون الخارجية وجاء هذا التأكيد من قبل صندوق النقد الدولي على ضرورة ترشيد الإنفاق كون الجزائر تعد واحدة من أكثر الدول إسراهاً من حيث الإنفاق (نصيرة وآخرون، 2021: 401-420)، وشهدت الجزائر أزمة مالية أخرى بدأت منتصف عام 2014 والتي تمثلت بانهيار أسعار النفط بسبب ضعف الطلب العالمي عليه والزيادة الكبيرة في حجم الإنتاج النفطي ومع حدوث هذه الأزمة باشرت الحكومة الجزائرية آنذاك وضع إجراءات عددة في مجال ترشيد نفقاتها العامة وبقيت هذه الإجراءات مستمرة لغاية الآن التي كانت نتيجةً للتقلبات التي تشهدها الإيرادات العامة في الجزائر وهذه الإجراءات مست كل من ميزانيتي التسيير والتجهيز على حد سواء فالمفعول كالتحكم في عمليات التوظيف بحيث يقتصر على قطاعات معينة كالتربيبة والتعليم والصحة فضلاً عن الحد من إنشاء المؤسسات العامة ذات الطابع الإداري والإبقاء على المؤسسات الاجتماعية التربوية والصحية والعمل على ضرورة ترشيدتها وتنظيمها، أما عن إجراءات ترشيد نفقات التجهيز⁽²⁾ والتي هي الأخرى شهدت ارتفاعاً فقد بلغت خلال عام 2014 بحدود (7656) مليار دينار جزائري واستمرت بالارتفاع حتى بلغت (8753) مليار دينار جزائري خلال عام 2018 الأمر الذي دعا إلى ضرورة وضع إجراءات لترشيد هذه النفقات وتمثلت تلك الإجراءات بوضع سقف للإنفاق العام لا يمكن تجاوزها ابتداءً من عام 2016 على أن يتم منح كل قطاع من القطاعات حرية التصرف بالنفقات العامة ولكن في حدود المبالغ المالية المخصصة لها فضلاً عن إيقاف تمويل المشاريع التي لم يتم تنفيذها فعلياً على أرض الواقع ويتم ذلك من خلالأخذ قائمة اسمية لتلك المشاريع ومراقبة تنفيذها من عدمه (جميلة وعبد القادر، 2019: 56-66)، ويمكن بيان تطور النفقات العامة في الجزائر ومعدلات تغيرها خلال المدة 2004-2021 والجدول رقم (1-2) يبين ذلك:

(1) نفقات التسيير: هي تلك النفقات التي تخصصها الدولة للنشاطات العادية الطبيعية والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة المختلفة والتطبيق اللائق للمهام الجارية ومن أمثلتها الرواتب والأجور.

(2) نفقات التجهيز: وهي تلك النفقات التي تتمتع بتابع إستثماري والتي يمكن من خلالها زيادة الناتج المحلي الإجمالي الوطني وبالتالي زيادة الثروة الوطنية.

الجدول (2-1): تطور النفقات العامة ومعدلات تغيرها في الجزائر خلال المدة 2004-2021

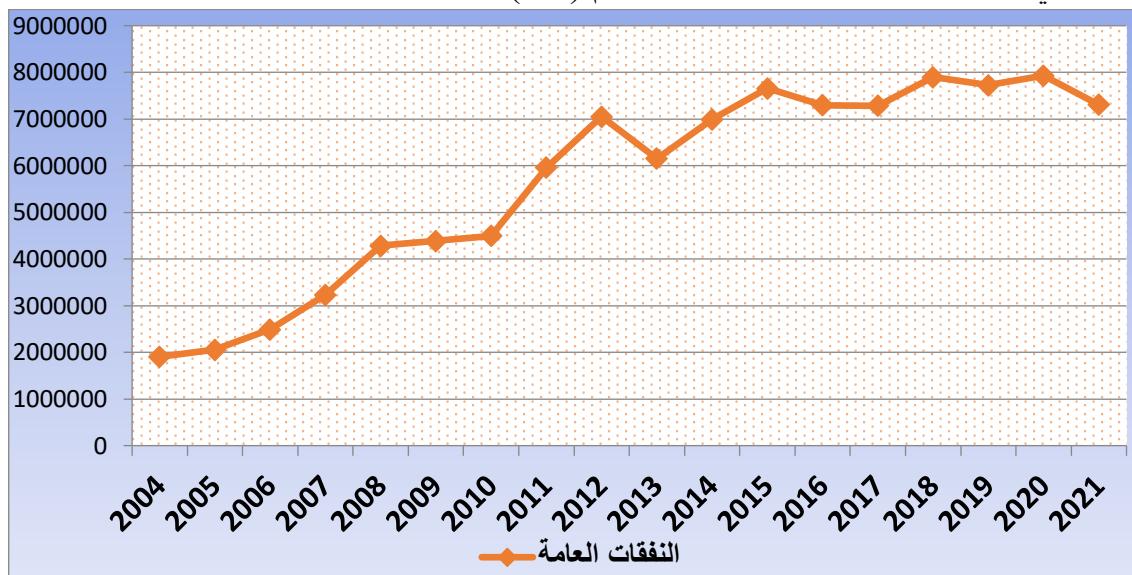
معدل التغير السنوي للنفقات العامة %	النفقات العامة مليون دينار	السنوات
2	1	
-----	1903600	2004
8.07	2057200	2005
21.03	2489800	2006
29.77	3231000	2007
32.58	4283600	2008
2.46	4389100	2009
2.40	4494500	2010
32.58	5958700	2011
18.32	7050200	2012
)12.70(6154630	2013
13.67	6995770	2014
9.44	7656300	2015
)4.71(7295700	2016
)0.18(7282630	2017
8.46	7899060	2018
)2.20(7725500	2019
2.65	7929840	2020
)7.84(7308100	2021

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- ❖ العمود (1) صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية والإحصائية لأعوام مختلفة.
- ❖ العمود (2) من إعداد الباحث بالاعتماد على العمود (1).
- ❖ الأرقام بين قوسين () تعني الإشارة سالبة.

يتضح من خلال الجدول رقم (2-1) أن النفقات العامة في الجزائر اتّخذت اتجاهًا توسيعياً خلال المدة 2004-2011 إذ بلغت (1903600) و(2057200) و(2489800) مليون دينار جزائري وبمعدلات تغير موجبة بلغت (%)8.07 و(%)21.03 على التوالي خلال الأعوام 2004 و2005 واستمرت بالارتفاع حتى بلغت (7050200) مليون دينار جزائري وبمعدل تغير سنوي بلغ (18.32%) خلال عام 2012 وتراجعت خلال عام 2013 لتبلغ (6154630) مليون دينار جزائري وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (12.70-%) ثم عاودت الارتفاع خلال عام 2014 لتبلغ (6995770) مليون دينار جزائري وسجلت ارتفاع خلال عام 2015 لتبلغ (7656300) مليون دينار جزائري، في حين تراجعت خلال الأعوام 2016 و2017 لتبلغ (7295700) و(7282630) مليون دينار جزائري على التوالي، أما خلال المدة 2018-2021 شهدت النفقات العامة في الجزائر

تغيرات بالارتفاع والانخفاض وهذا التغيرات التي شهدتها الجزائر خلال مدة البحث تعود لأسباب عدّة فالارتفاع في النفقات العامة يعود إلى الزيادات المتتالية في رواتب الموظفين والزيادات المتتالية في حجم السكان فضلاً عن ارتفاع في الخدمات الإدارية والنفقات المتعلقة بها وكذلك توسيع النفقات المقدمة لخدمات الصحة والتعليم والنفقات المقدمة لنوعي الدخل المحدود والاحتياجات الخاصة، أما التراجع في حجم النفقات العامة تعود إلى تراجع أسعار النفط لكون الاقتصاد الجزائري يعتمد هو الآخر على القطاع النفطي (جميلة وعبدالقادر، 2019: 56-66) ويمكن بيان مسار تطور النفقات العامة في الجزائر خلال مدة البحث والشكل رقم (1-2) يبيّن ذلك



الشكل (1-2): مسار النفقات العامة في الجزائر خلال المدة 2004-2021

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول (1-2).

يوضح الشكل رقم (1-2) مسار النفقات العامة في الجزائر خلال المدة 2004-2021 إذ يتضح من الشكل التوسيع الذي شهدته النفقات العامة خلال مدة البحث، ومع مطلع عام 2020 ونظرًا لأنخفاض النشاط الاقتصادي والاجتماعي الناتج عن الظروف الاستثنائية التي تعرضت لها أغلب دول العالم ومنها الجزائر نتيجة لانتشار جائحة كورونا التي أثرت بشكل كبير على الواقع الاقتصادي والاجتماعي الجزائري الأمر الذي تطلب أيضًا إلى ضرورة تبني إجراءات وتدابير مالية كبيرة بهدف الخروج من هذه الأزمة والعمل على تغطية نفقاتها العامة وعلى كافة المستويات، إذ كانت واحدة من تلك الإجراءات التي اتخذتها وزارة المالية الجزائرية بهدف ترشيد نفقاتها هي تخفيض نفقات ميزانية التسيير بنسبة 30% باستثناء النفقات الضرورية كالرواتب والأجور مع تجميد الاعتمادات المالية تحت ما يسمى بـ“بنفقات التسيير” وفقاً لأبواب التقييد المعنية والمدونة في الميزانية، فضلاً عن تجميد الاعتمادات المالية المتعلقة بالمشاريع التي لم يتم الالتزام القانوني بها لذلك استدعي اتخاذ هذه الإجراءات والتدابير الملائمة من قبل وزارة المالية الجزائرية بهدف مواجهة الركود العالمي الناتج عن الأزمة الصحية التي تعرضت لها أغلب دول العالم ومن بينها الجزائر (قديد والعريبي، 2021: 897-915).

2-3. **ترشيد الإنفاق العام في فلسطين:** وفقاً للتقرير الذي أعدّ الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة في فلسطين والذي يرى أن الأزمة المالية في فلسطين هي العجز المزمن الذي تعاني منه

الموازنة العامة للدولة والتي هي أزمة هيكلية تكوينية والعامل الرئيسي المسبب لها هو الاحتلال الإسرائيلي، كونه يمتلك السيطرة الكاملة على أغلب المرافق العامة للدولة فضلاً عن المنافذ الحدودية والموارد الطبيعية والأراضي والمياه والطاقة بائعها، فلا يمكن معالجتها ووضع الحلول اللازمة لها بأدوات فنية وإدارية فقط وإنما تسخير كافة الحلول والمقررات التي من الممكن إتباعها للحد من الأزمة المالية أو التخفيف منها على الأقل ولعل من أهمها ترشيد الإنفاق العام، إن هذا الإجراء يجب أن يصاحبه إجراءات أخرى بعضها قصيرة الأجل وبعض الآخر إجراءات استراتيجية طويلة الأجل ففي الأجل القصير فلا بد من إعادة هيكلية الإيرادات الضريبية وتحسين الجباية من خلال التوسيع الأفقي والعمل على الحد من التهرب الضريبي وتحسين العدالة في توزيع الأعباء الضريبية بين المكلفين، أما في الأجل الطويل فأصبح من الضروري بناء وتنفيذ استراتيجية وطنية لإعادة هيكلية الاقتصاد الفلسطيني ودعم وتطوير قطاعي الصناعة والزراعة باعتبارها قطاعات اقتصادية مهمة تسهم وبدرجة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي فضلاً عن كونها قطاعات تساهم في خلق فرص عمل جديدة وتقليل معدلات الفقر والبطالة وتعمل على توسيع الطاقة الضريبية المحلية للاقتصاد الوطني ومن ثم تخفيف العجز المزمن في الموازنة العامة للدولة والذي يتراوح ما بين (1.3) و(1.6) مليار دولار سنوياً والذي عادةً ما تل JACK السلطات لتمويله عن طريق المساعدات الدولية والتي مؤلت بالمتوسط (83%) منه خلال السنوات الأخيرة الماضية والمتبقي منه يتم تمويله عن طريق الاقتراض المغربي أو من خلال عدم تنفيذ بعض الجوانب التشغيلية أو التطويرية (تقرير الفريق الأهلي لدعم الشفافية، 2021: 7)، ويمكن بيان تطور النفقات العامة في فلسطين خلال المدة 2004-2021 وبيان معدلات التغير السنوية والجدول رقم (3-1) يبيّن ذلك وكما يأتي:

الجدول (3-1): تطور النفقات العامة ومعدلات تغيرها في فلسطين خلال المدة 2004-2021

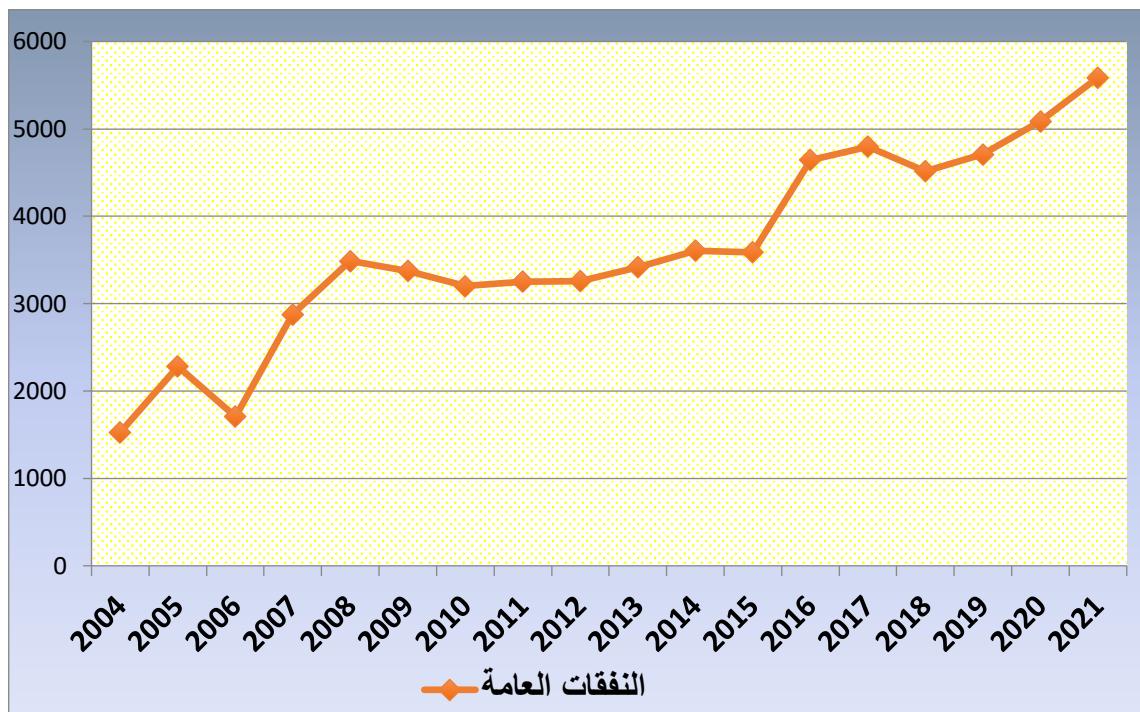
السنوات	المليون دولار	النفقات العامة	معدل التغير السنوي للنفقات العامة %
2	1	2	3
2004	1528	-----	-----
2005	2281	49.28	(25.16)
2006	1707	(25.16)	68.54
2007	2877	68.54	21.20
2008	3487	21.20	(3.21)
2009	3375	(3.21)	(5.19)
2010	3200	(5.19)	1.69
2011	3254	1.69	0.12
2012	3258	0.12	4.94
2013	3419	4.94	5.47
2014	3606	5.47	(0.50)
2015	3588	(0.50)	29.46
2016	4645	29.46	

معدل التغير السنوي للنفقات العامة %	النفقات العامة مليون دولار	السنوات
2	1	
3.25	4796	2017
(5.82)	4517	2018
4.27	4710	2019
7.98	5086	2020
9.89	5589	2021

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- ❖ العمود (1) سلطة النقد الفلسطينية، التقارير السنوية لأعوام مختلفة.
- ❖ العمود (2) من إعداد الباحث بالاعتماد على العمود (1).
- ❖ الأرقام بين قوسين () تعني الإشارة سالبة.

يتضح من خلال الجدول رقم (3-1) أن النفقات العامة في فلسطين تتخذ اتجاهًا تصاعدياً إذ بُلغت (1528) مليون دولار خلال عام 2004 وبُلغت (2281) مليون دولار خلال عام 2005 وبمعدل تغير سنوي بلغ (49.28%) ويعود هذا الارتفاع إلى تطبيق قانون الخدمة المدنية على موظفي القطاع العام فضلاً عن استحداث الحكومة لبند الرعاية الاجتماعية، في حين تراجعت عام 2006 لتبلغ (1707) مليون دولار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (25.16%) ويعود هذا التراجع إلى انخفاض المساعدات الدولية الممنوحة إلى الشعب الفلسطيني فضلاً عن الحصار الدولي وحالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي الذي أدى إلى توقف رواتب موظفي الدولة ولمدة طويلة ثم شهدت ارتفاعاً خلال عامي 2007 و2008 لتبلغ (2877) و(3487) مليون دولار على التوالي، أما خلال المدة 2009-2015 شهدت النفقات العامة حالة من عدم الاستقرار إذ ترتفع تارة وتتحفظ تارةً أخرى واستمرت بذلك حتى بلغت (3588) مليون دولار خلال عام 2015 وبمعدل تغير سنوي بلغ (0.50%) وتعود هذا التغيرات إلى حالة عدم استقرار الواقع الاقتصادي بشكل عام فضلاً عن تراجع المنح والمساعدات المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، ثم عاودت النفقات العامة في فلسطين ارتفاعها خلال عام 2016 لتبلغ (4645) مليون دولار ثم ارتفعت إلى (4796) مليون دولار خلال عام 2017 وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (3.25%) ومن ثم انخفضت خلال عام 2018 لتبلغ (4517) مليون دولار ثم عاودت الارتفاع خلال عام 2019 واستمرت بالارتفاع خلال الأعوام اللاحقة حتى بلغت (5589) مليون دولار خلال عام 2021 وبمعدل تغير سنوي موجب مقداره (9.89%) والشكل رقم (3-1) بين مسار تطور النفقات العامة في فلسطين وكما يأتي:



الشكل (1-3): مسار النفقات العامة في فلسطين خلال المدة 2004-2021

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3-1).

يتضح من خلال الشكل رقم (3-1) الذي يبين مسار النفقات العامة في فلسطين خلال المدة 2004-2021 إذ يتضح أن النفقات عامة شهدت حالة من عدم الاستقرار بسبب عدم استقرار الواقع الاقتصادي الفلسطيني سيما وأنه يعتمد على المنح والمساعدات المقدمة من بعض الدول والمنظمات الدولية، لذلك فإن خطة ترشيد الإنفاق العام يجب أن تكون عادلة ومتوازنة الأمر الذي يتطلب تحليلاً فنياً وتفصيلياً لجميع بنود الإنفاق العام بهدف تحديد أين وكيف يتم الترشيد، لذلك فإن خطة الترشيد في الإنفاق العام يجب أن تعمل على تحقق وفورات مالية تفوق الأعباء الاقتصادية والاجتماعية المحتملة وإن خطة الترشيد في الإنفاق العام هذه يجب أن تستند إلى معايير عدّة وأسس مجانية لتحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ومن هذه الأسس والمعايير هي: (تقرير الفريق الأهلي لدعم الشفافية، 2015: 21)

❖ مراعاة العدالة الاقتصادية والاجتماعية.

❖ المحافظة على الحقوق المكتسبة والمشروعة للموظفين.

❖ الإبقاء على فرص النمو الاقتصادي وتنافسية القطاع الخاص.

❖ عدم المساس بجودة الخدمات الأساسية المقدمة للمجتمع كالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية.

❖ مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين سيما ما يتعلق بالبطالة والفقر.

❖ ضرورة مساهمة القطاع الخاص في تحمل الأعباء (صندوق المسؤولية المجتمعية).

المotor الثالث: الإنفاق العام وإمكانية ترشيد كأداة وقائية للحد من الأزمات المالية

في العراق

3-1. واقع الإنفاق العام في العراق: هي مبلغ من النقود تقوم الدولة أو أحد هيئاتها العامة بإنفاقه واستعماله أو دفعه في إطار موازنة عامة بهدف إشباع الحاجات العامة عن طريق تقديم الخدمات العامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة كالاستقرار والنمو الاقتصادي ورفع

مستوى الرفاهية، إذ شهدت الموازنات العامة في العراق توسيع في حجم النفقات العامة وهذا التوسيع في حجم النفقات العامة يعود إلى الزيادة الكبيرة في حجم التوظيف في أجهزة الدولة المدنية والعسكرية على وجه الخصوص بسبب ارتفاع الرواتب والأجور إذ أصبح يخصص لفترة الأمن والدفاع في العراق نسبة كبيرة من حجم النفقات العامة وتشكل بحدود 15-20% من إجمالي الإنفاق العام وهذه النسبة تجد مبرراتها من طبيعة الوضع الأمني في العراق وكذلك الأعداد الكبيرة للجيش وقوى الأمن الداخلي، فضلاً عن سعي مختلف الأجهزة الأخرى في الدولة لتوظيف أعداد متزايدة لسد النقص الحاصل لديها نتيجةً لظروف الحرب والهجرة وحالة عدم الاستقرار السياسي والأمني وفقاً لأساسيات خارج معايير الكفاءة الاقتصادية وأقرب ما تكون لمعايير العدالة الاجتماعية، كما أن التوسيع الكبير في التعاقد من أجل إنشاء مشاريع سواء كانت خدمية كالطرق والجسور وخدمات الماء والكهرباء والمجاري أو إنتاجية كالمشاريع الصناعية والزراعية وغيرها كانت هي الأخرى سبباً في توسيع حجم النفقات العامة، لذا تبقى السمة الأساسية التي ميزت الإنفاق العام والنشاط المالي الحكومي هو شيوع ظاهرة الفساد المالي والإداري التي أضعفـت فاعلية وكفاءة وانتاجية النفقات العامة في تحقيق أهدافها وأصبح من الصعوبة تحديد مقياس مادي لهذه الظاهرة ومسببـاتها وتأثيرـها على الواقع الاقتصادي وإن أبسط مقياس لهذه الظاهرة هو مقياس الفجوة بين التخصيصات المالية ونسبة التنفيذ في مختلف مجالات الإنفاق العام (عبد الجبار، 2016: 90-107)، لذا يمكن القول إن النفقات العامة في العراق ارتبطت ارتباطاً وثيقاً وطريـياً بأسعار النفط العالمية فزيادة هذه الأسعار ينعكس بدرجة كبيرة على زيادة النفقات العامة بشقيـها الإنفاق الجاري والإـنفاق الاستثماري وسيتم تحليل وبيان تطور النفقات العامة في العراق ومعدل نموـها السنوي خلال المدة 2004-2021 وكما في الجدول رقم (1-4):

الجدول (1-4): تطور النفقات العامة في العراق للمدة 2004-2021

السنوات	الملايين دينار	النفقات العامة	معدل التغير السنوي للنفقات العامة %
		1	
2004	31521427		-----
2005	30831142)2.19(
2006	37493459		21.61
2007	39308348		4.84
2008	67276197		71.15
2009	55589721)17.37(
2010	70134174		26.16
2011	78757668		12.30
2012	105139576		33.50
2013	119127555		13.30
2014	113473517)4.75(
2015	70397514)37.96(
2016	67067433)4.73(

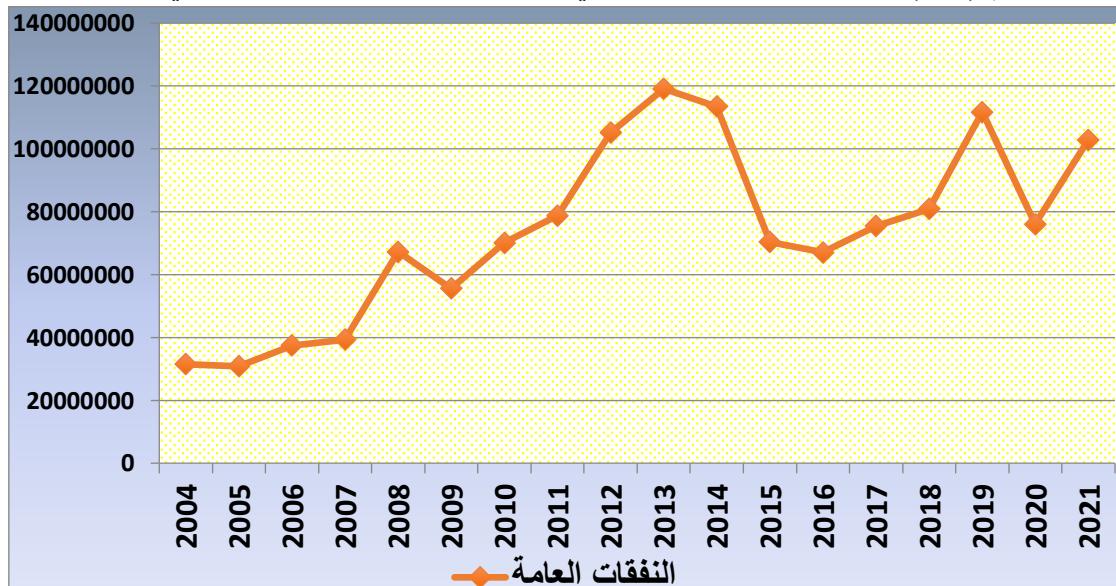
معدل التغير السنوي للنفقات العامة %	النفقات العامة مليون دينار	السنوات
2	1	
12.56	75490115	2017
7.13	80873188	2018
38.15	111723522	2019
(31.90)	76082442	2020
35.18	102849659	2021

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- ❖ العمود (1) وزارة المالية العراقية، الدائرة الاقتصادية، قسم المعلومات الفنية لأعوام مختلفة.
- ❖ العمود (2) من إعداد الباحث بالاعتماد على العمود (1).
- ❖ الأرقام بين قوسين () تعني الإشارة سالبة.

يتضح من الجدول رقم (4-1) أن النفقات العامة في العراق قد أخذت بالتزايド خلال مدة البحث 2004-2021 إلا بعض الأعوام التي شهدت أزمات مالية وسياسية ففي عام 2004 بلغت النفقات العامة (31521427) مليون دينار لتسجل انخفاضاً خلال عام 2005 إذ بلغت (30831142) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب، وتعود هذه التقلبات في حجم النفقات العامة إلى تدهور الواقع السياسي والأمني فضلاً عن التواجد العسكري الأمريكي في العراق وتدهور أغلب الأنشطة الاقتصادية للدولة في تلك المدة، ومن ثم عاودت النفقات العامة بالارتفاع خلال عام 2006 لتبلغ (37493459) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (21.61%) واستمرت النفقات العامة بالارتفاع خلال عام 2007 وعام 2008 لتبلغ (39308348) و(67276197) مليون دينار على التوالي مقارنة مع الأعوام السابقة وبمعدل تغير سنوي بلغ (71.15%) خلال عام 2008، ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة التخصصات المالية لقوى الأمن فضلاً عن زيادة أعداد المتطوعين في الأجهزة الأمنية واستحداث بعض الوزارات والهيئات الجديدة، أما خلال عام 2009 سجلت النفقات العامة انخفاضاً لتبلغ (55589721) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (17.37%) مقارنة مع الأعوام السابقة ويعود هذا الانخفاض في حجم النفقات العامة إلى تراجع الإيرادات العامة بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أثرت على أسعار النفط العالمية التي تراجعت إلى (61 دولار) للبرميل وبالتالي أثر على حجم الإيرادات النفطية في العراق والتي تشكل ما يقارب (85%) من إجمالي الإيرادات العامة، أما خلال عام 2010 عاودت النفقات العامة بالارتفاع لتبلغ (70134174) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (26.16%) واستمرت بالارتفاع خلال الأعوام التالية لتبلغ (78757668) مليون دينار خلال عام 2011 وبمعدل تغير سنوي بلغ (12.30%) في حين بلغت النفقات العامة (105139576) مليون دينار خلال عام 2012 وبمعدل تغير سنوي بلغ (33.50%) واستمر هذا الارتفاع في النفقات العامة حتى عام 2013 لتبلغ (119127555) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (13.30%)، ويعود هذا الارتفاع في حجم النفقات العامة إلى تحسن أسعار النفط العالمية وارتفاعها تدريجياً لتبلغ (105 دولار) للبرميل بعد التعافي من تداعيات الأزمة المالية العالمية فضلاً عن زيادة المخصصات المالية لعمليات بناء وتطوير البنية التحتية العراق وشراء السلع والخدمات المختلفة.

أما خلال عام 2014 فقد واجه العراق أزمتين ماليتين وسميت فيما بعد بالأزمة المالية المزدوجة الأولى تمثلت بسيطرة تنظيم داعش على مساحات واسعة من الأراضي العراقية وبمساحات تقدر بأكثر من ثلث مساحة العراق والثانية تمثلت بتراجع أسعار النفط العالمية نهاية العام المذكور، الأمر الذي أثر بشكل كبير على واقع النشاط الاقتصادي فضلاً عن الضغوط المالية والإنسانية الصعبة إذ بلغت النفقات العامة (113473517) مليون دينار خلال عام 2014 وبمعدل تغير سنوي سالب (-4.75%) واستمرت النفقات العامة بالانخفاض خلال الأعوام اللاحقة 2015 و 2016 لتبلغ (70397514) مليون دينار على التوالي وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (-37.96%) و(67067433) مليون دينار على التوالي وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (-4.73%)، أما خلال الأعوام 2017 و 2018 و 2019 بدأت النفقات العامة بالارتفاع تدريجياً وبعدلات تغير سنوية موجبة إذ بلغت (75490115) و(80873188) و(111723522) مليون دينار على التوالي ومعدلات تغير سنوية بلغت (7.13%) و(12.56%) و(38.15%) على التوالي، ويعود هذا الارتفاع إلى التحسن الملحوظ في أسعار النفط العالمية وزيادة النفقات المخصصة لإعادة الاستقرار المناطق المحررة بعد العمليات العسكرية وإعادة السيطرة على المساحات التي كانت تحت سيطرة المجاميع الإرهابية فضلاً عن زيادة المخصصات المالية للمناطق المحررة وإعادة بناء البنية التحتية التي تعرضت للانهيار والتي تجاوزت نسبتها بأكثر من (85%) في بعض المناطق، أما خلال عام 2020 تراجعت النفقات العامة بشكل كبير إذ بلغت (76082442) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (-31.90%) بسبب أزمة كورونا الأخيرة التي تعرض لها العالم التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي بشكل عالمي والعراقي بشكل خاص، لتعود النفقات العامة ارتفاعها خلال عام 2021 لتبلغ (102849659) مليون دينار (35.18%) نتيجةً للتحسن الملحوظ في الاقتصاد العالمي والشكل رقم (3-1) يبين مسار النفقات العامة في العراق خلال مدة البحث وكما يأتي:



الشكل (4-1): مسار النفقات العامة في العراق للفترة 2004-2021

المصدر: من إعداد الباحث وبالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-1).

يتضح من خلال الشكل رقم (4-1) الذي يبين مسار النفقات العامة في العراق خلال المدة 2004-2021 أن النفقات العامة في العراق شهدت توسيعاً في بعض السنوات إذ سجلت أعلى ارتفاع

لها عام 2013 لتبلغ (119127555) مليون دينار في حين كانت (31521427) مليون دينار عام 2004، وهذا التوسيع يعود إلى الارتباط الطردي بين النفقات العامة مع الإيرادات النفطية في العراق.

3-2. ترشيد الإنفاق العام في العراق: يكتسب ترشيد الإنفاق العام أهمية كبيرة في العديد من اقتصادات العديد من الدول إذ إن حجم وهيكل الإنفاق العام في العديد من الدول يكون غير رشيد وغير منضبط، فمن حيث الحجم الكلي هو متزايد بدرجة كبيرة وغير مبررة ومن حيث الهيكل يعني من تشوهدات عديدة تعود إلى عدم الالتزام بمبدأ الأولويات، فترشيد الإنفاق العام يعني عدم إحداث خفض مفاجئ في هذا الإنفاق أو كبح نموه بشكل كبير الأمر الذي ينتج عنه إرباك الإدارة العامة للحكومة بل التركيز على نوعية النفقة وعائدها على وفق مفهوم الكلفة والعائد الاجتماعي أي زيادة كفاءة الإنفاق العام إلى أعلى درجة ممكنة بهدف رفع رفاهية الفرد والمجتمع، إن إتباع سياسة ترشيد النفقات العامة من الممكن أن تعمل على رفع كفاءة النفقات العامة إلى أعلى درجة ممكنة وتساهم في تقليل العبء المالي ورفع مردودات النفقات العامة من خلال توظيفها بشكل يوضح مهام كل نفقة مع التأكيد على ضرورة تحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الحكومة وبالتالي تحقيق فوائض مالية في الموازنة العامة (صفوت وحسين، 2017: 127-146)، ويتسم الإنفاق العام في العراق بأنه إنفاق غير رشيد وغير منضبط سيما في الأعوام التي كانت فيها أسعار النفط مرتفعة إذ لم يرتق الإنفاق العام في العراق بالمستوى الرشيد والكافؤ الأمر الذي نتج عنه الالتزامات المالية المترتبة على عاتق الحكومة العراقية مما انعكس بشكل سلبي على واقع الاقتصاد العراقي سيما بعد الأزمات المالية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث كأزمة عام 2008 والأزمة المزدوجة عام 2014 وأزمة جائحة كورونا الأخيرة عام 2020 إذ نتج عن هذه الأزمات تراجع كبير في أسعار النفط العالمية فضلاً عن أن معظم الإنفاق العام في العراق هو إنفاق جاري على حساب الإنفاق الاستثماري.

3-3. أهمية ترشيد الإنفاق العام في الاقتصاد العراقي: وتبرز أهمية سياسة ترشيد الإنفاق العام في العراق من خلال الدور الإيجابي الذي يمكن أن تمارسه في الاقتصادي العراقي بعدها السبيل الأمثل أمام العراق للخروج من إشكاليات عدة سيما تلك التي تتعلق بالإنفاق العام وصعوبة تخفيضه إذ شهد الإنفاق العام خلال مدة البحث توسيع كبير سيما بعد عام 2003 واستحوذت النفقات الجارية على النسبة الأكبر في تكوين النفقات العامة، لذا فإن تطبيق هذه سياسة الترشيد ستتساهم في ضبط الإنفاق العام واستغلاله بطرق سليمة من خلال التحكم والعمل على ضبط معدلات تزايد الإنفاق العام وصولاً إلى المستوى الذي يجعل الإنفاق أكثر ملائمة لمعدلات نمو الإيرادات العامة ويساهم أيضاً نسبة الدين العام والعجز إلى الناتج المحلي الإجمالي ملائمة ومعلومة وتكون ضمن الحدود المعيارية المسموح بها المحددة التي لا يمكن تجاوزها ليس في الأجل القصير فحسب وإنما بالأجلين المتوسط والطويل إلا أن واقع الاقتصاد العراقي الحالي يجعل من تطبيق هذه السياسة أمراً صعباً بسبب ما يمر به الواقع الاقتصادي العراقي مشاكل هيكلية من معوقات عده.

3-4. العوائق التي تقف وراء عدم إمكانية ترشيد الإنفاق العام في العراق: هناك معوقات عده تقف أمام سياسة ترشيد النفقات العامة في العراق التي تأخذ طابع التوسيع المالي الكبير منذ عام 2003 ولغاية الآن ولعل من أهم هذه العوائق هي: (غريب، 2021: 87-97)

1. الفساد المالي والإداري: يعد واحد من أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي بشكل عام وسياسة ترشيد الإنفاق العام بشكل خاص لأنّه يعمل على تبديد الأموال العام والثروات إذ من العراق بعدد من الحقائب الزمانية المتسلسلة العصبية وكان في كل حقبة يشهد الفساد المالي تزايداً بأشكاله المختلفة

وازداد الوضع سوءً بعد عام 2003 وأصبح ينتشر مختلف الأجهزة والقطاعات التابعة للدولة واتخذ أشكالاً وصوراً متعددة لم يشهدها المجتمع الدولي من قبل وانتشر في كل مفاصل الدولة حتى أصبح العراق من الدول المتقدمة في هذا المجال.

2. عدم توفر الرغبة لتطبيق سياسة الترشيد: واحدة من التحديات الأخرى التي تواجه تطبيق سياسة ترشيد الإنفاق العام هي عدم توفر الرغبة والإرادة الحقيقين والمشاركة الفاعلة لتطبيقها، ويعود ذلك إلى عدم توفر جهاز إداري كفؤ يتولى عملية الإشراف على مختلف الهيئات والوحدات العامة التي لا تحقق الرشادة في الإنفاق العام.

3. التبعية الاقتصادية: إن مرور العراق بعدد من الأزمات والحروب خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات وال الحرب الأمريكية بعد عام 2003 ولغاية الآن الحق ضرراً كبيراً في البنية التحتية العراقية وأدت إلى تراجع مختلف القطاعات الاقتصادية في العراق الأمر الذي أدى إلى تراجع معدلات الاستثمار وهروب رؤوس الأموال الصناعية والزراعية وغيرها للخارج، وبالتالي نتج عن كل هذه الظروف إحداث تحالف في القاعدة الإنتاجية في العراق وأصبح غير قادر على توفير المتطلبات الأساسية للمجتمع الأمر الذي دفع العراق إلى الاعتماد على العالم الخارجي لتوفير متطلباته الأساسية ومن ثم عميق ذلك من التبعية الاقتصادية الخارجية للعراق التي عادةً ما ينتج عنها زيادة المديونية الخارجية والفوائد المترتبة عليها وبالتالي التضييق على سياسة ترشيد النفقات العامة (الظالمي وكامل، 2022: 441-466).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. شهدت النفقات العامة في العراق خلال مدة البحث توسيعاً كبيراً وارتبطة ارتباطاً وثيقاً بأسعار النفط العالمية إذ إنها أصبحت متغيراً تابعاً لأسعار النفط.
2. إن التوسيع في حجم النفقات العامة في العراق خلال مدة البحث سيما في القطاعات الاقتصادية غير المنتجة من الممكن أن يكون مدخل من مداخل الفساد المالي والإداري الذي يعد واحد من أكبر معوقات تطبيق سياسة الترشيد في العراق وبالتالي تبديد كثير من الأموال العامة التي كانت من الممكن أن تكون منتجة في قطاعات اقتصادية أخرى.
3. إن سياسة ترشيد النفقات العامة لا تعني تخفيضه وإنما تحقيق أعلى قدر من الكفاءة بأقل قدر من النفقات العامة وتعد هذه السياسة واحدة من الأدوات التي يمكن أن تستخدمنها الدولة لمواجهة الأزمات المالية التي يتعرض لها النشاط الاقتصادي في العراق.

4. تعاني سياسة ترشيد الإنفاق العام في العراق من عقبات عدة تقف عائق أمام تحقيقها فضلاً عن عدم توفر الرغبة والإرادة الحقيقة لدى صناع القرار في العراق لتبني سياسات إصلاحية كسياسة ترشيد النفقات العامة كأدلة يمكن من خلالها مواجهة التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي.
5. قصور الأجهزة الرقابية الإدارية والمالية سيما من قبل السلطة التشريعية التي يكون لها الحق في المتابعة والموافقة على كل قدر مخصص ومعد للإنفاق من النفقات العامة واعتمادها حتى يكون هناك ترشيد لن تلك النفقات.

ثانياً. التوصيات:

1. ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في ترشيد النفقات العامة والاستفادة من الفوائض المالية المتحققة من تنفيذ هذه السياسة والعمل على دعم وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تساهمن بدرجة كبيرة في تكون الإيرادات العامة.

2. ضرورة العمل بسياسة ترشيد النفقات العامة كأداة وقائية يمكن من خلالها مواجهة الأزمات المالية عن طريق تطبيق هذه السياسة بدرجة عالية من الانضباط وتحديد أولويات الإنفاق لتحقيق مبدأ أعلى قدر من المنافع بأقل قدر من النفقات العامة.
3. ضرورة وجود إرادة إصلاحية حقيقية لدى القائمين على السياسة المالية في العراق والعمل على كبح التوسع في حجم النفقات العامة وتحقيق الرشادة والعقلانية فيه لتجنب مظاهر الفساد المالي والإداري والقضاء على كافة أوجه الإسراف والتبذير.
4. ضرورة إلزام السلطة التشريعية بتفعيل دورها الرقابي على كل بند من بنود الإنفاق العام في العراق والعمل على تطبيق القوانين والعقوبات في كل مجال يتم فيه سوء استخدام للمال العام.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. أبو رزق، محمد، (2022)، كيف نجحت السعودية في توفير 133 مليار دولار في 4 أعوام، مقال منشور في الخليج أونلاين (تقرير خاص) على الموقع الآتي (./https://alkhaleejonline.net).
2. الأسدی، ایمان عدنان حسين، (2022)، أثر سياسة ترشيد الإنفاق العام في ضبط الموازنة العامة – تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق لمدة 2021-2004، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
3. إسماعيل، عوض فاضل، (2002)، نظرية الإنفاق الحكومي دراسة في جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية، دار الكتب والوثائق الوطنية، بغداد.
4. آل شبيب، دريد كامل، (2011)، المالية الدولية، الطبعة الاولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
5. تقرير الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة، (2015)، مجالات الترشيد والتقصيف في الإنفاق العام.
6. تقرير الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة، (2021)، ترشيد الإنفاق العام وتحسين الجباية الضريبية في مواجهة الأزمة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية.
7. جميلة، صادق وعبد القادر، دريال، (2019)، إجراءات ترشيد النفقات العمومية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط منذ عام 2014، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد (7)، العدد (2).
8. الدمرداش، محمود محمد، (2016)، اقتصاديات المالية العامة، المملكة العربية السعودية.
9. سلطة النقد الفلسطينية، التقارير السنوية لأعوام 2004-2021.
10. صفوت، عمرو هشام محمد وحسين، عماد حسن، (2017)، ترشيد الإنفاق العام ودوره في تحقيق الاستدامة المالية في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (25).
11. صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية والإحصائية لأعوام 2004-2021.
12. الظالمي، حميدة عبد الحسين محمد وكامل، آيات عبد الخالق، (2022)، مؤشرات التبعية الاقتصادية وأثرها على قوة الدولة في العراق، مجلة الخليج العربي، المجلد (50)، العدد (2).
13. عبد الجبار، عبد الجبار هاني (2016) التداخل بين السياستين النقدية والمالية وأهمية التنسيق بينهما مع إشارة خاصة للعراق، مجلة دنانير، العدد (9).
14. العبيدي، سعيد علي، (2011)، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الاولى، دار مجلة للنشر، عمان

15. علي، حامد صالح وجمعة، عبد الرحمن عبيد، (2019)، تقدير الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي الجاري في الأردن دراسة تطبيقية لمدة 2004-2017، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد (15)، العدد (48).
16. عليوي، حسين زبون، (2018)، الأزمة المالية وتأثيرها في محفظة الاستثمار الأجنبي، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد (24).
17. عيسى، سعد صالح وعبد العزيز، محمد عmad، (2015)، الأزمة المالية والمصرفية والسيادية الناجمة عن الأزمة المالية العالمية لعام 2008، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد (11)، العدد (33).
18. غريب، مصطفى أحمد، (2021)، دور سياسة ترشيد الإنفاق العام في ضبط الموازنة الحكومية في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
19. قديد، فوزية والعربي، نعيمة، (2021)، سياسة ترشيد النفقات العامة كآلية لمواجهة الأزمات-أزمة جائحة كورونا، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد (9)، العدد (1).
20. قصي، همسة، (2010)، أثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العراقي، مركز دراسات النهرين، جامعة النهرين.
21. مجلخ، سليم وبشيشي، وليد، (2016)، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 وأثارها على الدول النامية، الطبعة الاولى، دار الكتاب الجامعي، الامارات العربية المتحدة.
22. المصبح، عماد الدين أحمد، (2013)، تقدير الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في سوريا باستخدام منحى آرمي وأسلوب ARDL، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القصيم، المجلد (7)، العدد (1).
23. مؤسسة النقد العربي السعودي، التقارير السنوية لأعوام 2004-2021.
24. النصراوي، سلطان جاسم، (2019)، الأزمات المالية الألفية الثالثة وأثارها على أداء القطاع السياحي العالمي، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد (15)، العدد (60).
25. نصيرة، زقرير وآخرون، (2021)، انعكاسات ترشيد النفقات العامة على تحسين أداء سوق العمل باستعمال نموذج ARDL، مجلة شاع للدراسات الاقتصادية، المجلد (5)، العدد (2).
26. وزارة المالية العراقية، الدائرة الاقتصادية، قسم المعلومات الفنية لأعوام 2004-2021.
- ثانياً. المصادر الأجنبية:**

1. Forte, Francesco & Msgazzion, Cosimo, (2011), Optimal Size Government and economic growth in EU countries (www.researchgate.net/publication/227430706).
2. Facchini, Francois & Melki, Mickael, (2011), Optimal Government Size and economic growth in France (1871-2008): An explanation by the state and market failures, University Paris 1, centre d' Economie de la Sorbonne.
3. Chao, Johnny C.P & Grubel, Herbert, (1998), Optimal Levels of Spending and Taxation in Canada (www.fraserinstitute.org).
4. Claessens, Stijn and Kose, M. Ayhan, (2013), Financial Crises Explanations Types and Implications, IMF Working Paper, Research Department.